

فندق فينيسيا- بيروت
الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

جلسة الافتتاح

النقيب سليم عبد الباقي

أجمعت دول العالم على أهمية مسألة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وانضمت معظم هذه الدول الى الهيئات التي ترعى مكافحة هذه الظاهرة، وأخذت تطور في تشريعاتها وتعمل على تعزيز التعاون بينها إقليمياً وعالمياً لمواجهة تحديات هذه الظاهرة، وكثفت جهودها في هذا الإطار هادفةً الى:

- حماية نزاهة (Integrity) واستقرار (Stability) النظام المالي العالمي؛
- تجفيف الموارد المتاحة للأعمال الإرهابية وزيادة صعوبة استفادة المتورطين والمتدخلين في الجريمة من أي عوائد أو أرباح متأتية عن هذه الجرائم .

إدراكاً من المسؤولين اللبنانيين لأهمية هذا الإجماع الدولي والتزاماً بقرارات مجلس الأمن وتحاشياً لوضع لبنان على لائحة الدول غير المتعاونة، أقر المجلس النيابي (بعد توقف عن التشريع دام سنوات) القانون رقم (٢٠١٥/٤٤) المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود وآخرها القانون المعجل رقم (٥٥) تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦ حول تبادل المعلومات لغايات ضريبية.

إن إقامة نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لهذا المنتدى جاء شعوراً من مجلسها بالمسؤولية المهنية تجاه المجتمع والاقتصاد الوطني وكذلك تجاه خبراء المحاسبة. وفي إطار التعاون مع هيئة التحقيق الخاصة وبمشاركة البنك الدولي تحت عنوان "مكافحة الفساد وتبييض الأموال / تمويل الإرهاب والتهرب الضريبي #مصلحة_وطنية" برعاية كريمة من دولة رئيس مجلس الوزراء السيد سعد الحريري وحضور ومشاركة اصحاب المعالي الوزراء والنواب الكرام، هو دليل واضح على عزم المسؤولين اللبنانيين على حماية الاقتصاد والمجتمع من الآثار السلبية لظاهرة الفساد وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنه برهان على حرص النقابة على الإسهام بشكل فعال في دعم الجهود المبذولة في هذا الإطار.

لقد استحدث القانون رقم (٢٠١٥/٤٤) آليات قانونية خاصة بالعقوبات المالية ووسع نطاق الجرائم التي يشملها هذا القانون الناتجة عن ارتكاب أو محاولة ارتكاب، أو من الاشتراك في أي من الجرائم المعددة فيه والبالغة (٢١) جرماً منها على سبيل المثال وليس الحصر الإرهاب وتمويله وفقاً لأحكام القوانين اللبنانية، الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الفساد بما في ذلك الرشوة وصرف النفوذ، السرقة وإساءة الائتمان والاختلاس، الاحتيال بما فيها جرائم الافلاس الاحتيالي..... وآخرها التهرب الضريبي وفقاً للقوانين اللبنانية.

سوف نقوم خلال اليومين القادمين بتسليط الضوء على هذه المسائل ومتابعة التوجهات الجديدة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كذلك البحث بالتدابير المتخذة من قبل هيئة التحقيق الخاصة والجهات المعنية، بالاضافة الى الدور الذي تلعبه النقابة وباقي الهيئات، كهيئات رقابية، للحد من المخاطر المتصلة بهذه الظاهرة.

داعين الى متابعة التدابير والإجراءات المتخذة حتى يومنا هذا، أخذين بعين الاعتبار أن هناك المزيد من العمل مستقبلاً، فالخطر المتمثل بالإرهاب والجريمة ما زال يهدد الاقتصاد العالمي، وتطور تقنيات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب "وكلاهما نشاطين عابرين للحدود". يفترض من الهيئات العاملة في مكافحة هذه الظاهرة التكامل فيما بينها وتكثيف المشاركة في أنشطة الهيئات الإقليمية والدولية، وتعزيز التعاون الدولي،

فندق فينيسيا- بيروت

الإثنين ٦ والثلاثاء ٧ آذار/ مارس ٢٠١٧

والتكيف المستمر مع التغيرات التي يشهدها عالم الجريمة والتقنيات المتغيرة الأدوات المستخدمة، وتكثيف دورات التدريب بهدف نشر المعرفة وزيادة الوعي، وصقل مهارات وخبرات العاملين في مكافحة.

إن أبرز أهداف هذا المنتدى، الذي يشرفنا رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء له ومشاركة هذه الكوكبة من المعنيين بهذا الموضوع من كافة القطاعات ومحاضرين من أصحاب الاختصاص والخبرة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تتمحور حول ما يلي:

- المتطلبات والأطر القانونية المرعية الإجراء لمكافحة الفساد في القطاع العام؛
- مفاهيم التهرب الضريبي استناداً لمتطلبات القوانين اللبنانية؛
- تأثير التهرب الضريبي على الخزينة اللبنانية والاقتصاد الوطني؛
- دور الهيئات الرقابية في تعزيز الشفافية وتفعيل دورها في مكافحة التهرب الضريبي؛
- التحديات التي تواجهها المصارف والمؤسسات المالية في ضوء التشدد في تطبيق متطلبات الامتثال؛
- علاقة المصارف المحلية بالمصارف المراسلة وأهمية إجراءات الامتثال وانعكاس متطلبات الامتثال وأعباؤها على المصارف؛
- مسؤوليات وواجبات إدارة المؤسسات غير الخاضعة لقانون السرية المصرفية في تطبيق القانون رقم (٢٠١٥/٤٤)؛
- مسؤوليات وواجبات مدققي الحسابات وكتاب العدل والمحامين والهيئات الرقابية ذات الصلة لجهة الامتثال في تطبيق القانون رقم (٢٠١٥/٤٤).

ختاماً، نأمل نجاح هذا المنتدى ونتوقع أن يصدر عنه مقترحات وتوصيات تنعكس إيجاباً، وتحفز في وضع آليات قانونية وإجرائية للمساهمة في تعزيز مناعة لبنان للحد من الفساد والتهرب الضريبي، ولما فيه من خير ومصصلحة للوطن.